

# سلطة الضبط الإداري في إزالة التجاوزات عن الأموال العامة



الدكتورة

**لمياء موسى عباس**



# المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	مقدمة
	<b>الفصل الأول</b>
13	<b>التعريف بالضبط الإداري والأموال العامة المتجاوز عليها</b>
16	<b>المبحث الأول: ماهية الضبط الإداري</b>
16	▪ <b>المطلب الأول: مفهوم بالضبط الإداري</b>
17	• <b>الفرع الأول: تعريف بالضبط الإداري</b>
17	- <b>أولاً: تعريف بالضبط الإداري في اللغة</b>
18	- <b>ثانياً: تعريف بالضبط الإداري اصطلاحاً</b>
26	• <b>الفرع الثاني: معيار الضبط الإداري</b>
27	▪ <b>المطلب الثاني: تمييز الضبط الإداري</b>
28	• <b>الفرع الأول: الضبط الإداري والضبط القضائي</b>
31	• <b>الفرع الثاني: الضبط الإداري والضبط التشريعي</b>
32	- <b>أولاً: أوجه الاختلاف بين الضبط الإداري والضبط التشريعي</b>
34	- <b>ثانياً: أوجه التشابه بين الضبط الإداري والضبط التشريعي</b>
35	<b>المبحث الثاني: التعريف بالأموال العامة المتجاوز عليها</b>
35	▪ <b>المطلب الأول: التعريف بالأموال العامة</b>
36	• <b>الفرع الأول: تعريف الأموال العامة</b>
38	• <b>الفرع الثاني: معيار تمييز المال العام</b>

الصفحة	الموضوع
39	- أولاً: معيار طبيعة المال العام
40	- ثانياً: معيار المنفعة العامة
42	- ثالثاً: معيار تخصيص المال لاستعمال الجمهور
42	- رابعاً: معيار تخصيص المال للمرفق العام
43	▪ <b>المطلب الثاني: التعريف بالتجاوز على الأموال العامة</b>
43	• <b>الفرع الأول: تعريف التجاوز على الأموال العامة</b>
47	• <b>الفرع الثاني: تمييز إزالة التجاوز عما يشته به من الأوضاع الأخرى</b>
47	- أولاً: تمييز إزالة التجاوز عن الاستيلاء المؤقت
49	- ثانياً: إزالة التجاوز وإلغاء التراخيص
<b>الفصل الثاني</b>	
<b>التنظيم القانوني</b>	
51	<b>لسلطة الضبط الإداري</b>
<b>في إزالة التجاوز عن الأموال العامة</b>	
54	<b>المبحث الأول: الحماية الدستورية والقانونية لسلطة الضبط الإداري في إزالة التجاوزات</b>
54	▪ <b>المطلب الأول: الحماية الدستورية للأموال العامة</b>
55	• <b>الفرع الأول: المبادئ الدستورية العامة لحماية المال العام من التجاوز</b>
55	- أولاً: ملكية الدولة لأموال العامة
58	- ثانياً: حماية الأموال العامة
59	- ثالثاً: الرقابة على الأموال العامة

الصفحة	الموضوع
60	• الفرع الثاني: الأساس الدستوري لسلطة الضبط الإداري بإزالة التجاوز
62	المطلب الثاني: الحماية القانونية لسلطة الضبط الإداري في إزالة التجاوزات
63	• الفرع الأول: الحماية الجنائية للأموال العامة من التجاوز
66	- أولاً: الحماية الجنائية للأموال العامة من التجاوز في قانون الطرق العامة رقم (35) لسنة 2002
71	- ثانياً: الحماية الجنائية المقررة في قانون المراعي الطبيعية رقم (2) لسنة 1983
72	- ثالثاً: التجاوز على أراضي الدولة بالبناء
76	• الفرع الثاني: الحماية المدنية للأموال العامة من التجاوزات
78	- أولاً: عدم جواز التصرف بالأموال العامة
79	- ثانياً: عدم جواز تملك المال العام بالتقادم
80	- ثالثاً: عدم جواز الحجز على الأموال العامة
82	المبحث الثاني: هيئات الضبط الإداري المكلفة بإزالة التجاوزات عن الأموال العامة
83	▪ المطلب الأول: الهيئات الاتحادية المكلفة بإزالة التجاوزات عن الأموال العامة
84	• الفرع الأول: رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء
84	- أولاً: رئيس الجمهورية
85	- ثانياً: مجلس الوزراء
87	• الفرع الثاني: الوزارة الاتحادية والجهات غير المرتبطة بوزارة

الصفحة	الموضوع
94	▪ <b>المطلب الثاني:</b> الهيئات الإدارية المحلية المكلفة بإزالة التجاوزات عن الأموال العامة
95	• <b>الفرع الأول:</b> المحافظون
98	• <b>الفرع الثاني:</b> رؤساء الوحدات الإدارية
	<b>الفصل الثالث</b>
105	<b>أدوات سلطة الضبط الإداري</b>
	<b>في إزالة التجاوز والرقابة عليها</b>
108	<b>المبحث الأول:</b> أدوات سلطة الضبط الإداري في إزالة التجاوزات واجراءاتها
108	▪ <b>المطلب الأول:</b> قرارات سلطة الضبط الإداري في إزالة التجاوز عن المال العام
109	• <b>الفرع الأول:</b> قرارات سلطة الضبط الإداري التنظيمية في إزالة التجاوز
111	- <b>أولاً:</b> المنع
113	- <b>ثانياً:</b> الترخيص
114	- <b>ثالثاً:</b> الإخطار
115	- <b>رابعاً:</b> تنظيم النشاط
117	• <b>الفرع الثاني:</b> قرارات سلطة الضبط الإداري الفردية في إزالة التجاوز
119	▪ <b>المطلب الثاني:</b> إجراءات سلطة الضبط الإداري في إزالة التجاوز عن المال العام
120	• <b>الفرع الأول:</b> تبليغ المتجاوز وإنذاره
123	• <b>الفرع الثاني:</b> التنفيذ الجبري أو المباشر

الصفحة	الموضوع
129	• الفرع الثالث: إجراءات سلطة الضبط الإداري في المطالبة بالتعويض
134	المبحث الثاني: الرقابة على قرارات الإدارة وإجراءاتها في إزالة التجاوزات والطعن بها
135	▪ المطلب الأول: الرقابة على قرار إزالة التجاوز عن الأموال العامة
136	• الفرع الأول: الرقابة على المشروعية الخارجية لقرار إزالة التجاوز
137	- أولاً: الرقابة على ركن الاختصاص
141	- ثانياً: الرقابة على ركن الشكل والإجراءات
142	• الفرع الثاني: الرقابة على المشروعية الداخلية لقرار إزالة التجاوز
142	- أولاً: الرقابة على سبب قرار إزالة التجاوز
145	- ثانياً: الرقابة على محل القرار
146	- ثالثاً: الرقابة على عيب الغاية
148	▪ المطلب الثاني: الطعن في قرار إزالة التجاوز
149	• الفرع الأول: الجهة المختصة بالطعن في قرار إزالة التجاوز
152	• الفرع الثاني: إجراءات الطعن بقرار إزالة التجاوز
157	- الخاتمة
167	- المصادر
183	- قائمة المحتويات